ما هو بطيء الآن
سيكون سريعا في المستقبل،
حيث سيكون الحاضر الآن
هو الماضي لاحقا،
والنظام يتلاشى سريعا،
والأول الآن سيكون الأخير فيما بعد،
لأن الزمن يتغير

من كلمات أغنية «الزمن يتغير»،
لبوب ديلان، ١٩٦٤

عالم من التغيير

حصر انجازات نصف القرن الماضي

أيهان كوسي وإزغي أوزترك

عندما نُشر العدد الافتتاحي من مجلة التمويل والتنمية في يونيو ١٩٦٤، كان الاقتصاد العالمي يتمتع بأفضل عشر سنوات من النمو منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدت جهود إعادة الإعمار الهائلة بعد الحرب التي بذلت في العقد السابق إلى نمو قوي في أوروبا وآسيا. وشهد الاقتصاد الأمريكي، الذي كان يستأثر بنحو ثلث الناتج العالمي خلال الستينات، أطول فترة نمو له حتى الآن.

وفي نفس العام، عبرت أغنية بوب ديلان الخالدة عن الطابع المتغير بسرعة لتلك الأوقات. ورغم أن ديلان ربما لم يكن يفكر في الإنتاج العالمي، فقد شهد الاقتصاد العالمي بعض التغيرات التي لا يمكن تصورها حقا خلال نصف القرن التالي. وقد بدأت بعض البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات إنمائية مزمنة تنمو بوتيرة أسرع بكثير وأصبحت في نهاية المطاف من المساهمين الرئيسيين في النمو العالمي. وقد مر النظام الاقتصادي العالمي بتحول جذري يصاحبه، وتسبب في جزء منه، التقدم الرهيب في العلوم والتكنولوجيا وظهور العولمة.

ولكن كيف تغير الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٦٤؟ نحن نقدم إجابة انتقائية على هذا السؤال عن طريق تلخيص بعض التغييرات الرئيسية على مدى السنوات الخمسين الماضية. فقد كان التقدم الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة مثيرا للإعجاب. ولا تزال هناك حاجة ماسة إلى إحراز تقدم في العديد من المجالات، ولكن هناك أيضا ما يدعو للتفاؤل.

التكنولوجيات الجديدة

لو كنا قد كتبنا هذا المقال في عام ١٩٦٤، لكنا استخدمنا الآلات الكاتبة، وليس أجهزة الكمبيوتر، وربما كنا سنعتمد على النسخ المطبوعة للمجلات والكتب لإجراء بحوثنا الأساسية. وكان يمكن أن يتطلب الأمر عدة أسابيع لتجميع الإحصاءات ذات الصلة وترجمتها إلى رسوم بيانية. وربما كان الأمر سيتطلب أيضا عدة أسابيع لشحن النسخ المطبوعة من المجلة للقراء حول العالم.

وبفضل العديد من التطورات التكنولوجية على مدى نصف القرن الماضي، يمكننا اليوم أن نطلع فورا على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات ونستطيع تبادل المعارف الجديدة مع بقية العالم في ثوان. وقد سهل التقدم السريع في تكنولوجيات الاتصالات والنقل حدوث ابتكارات رئيسية في العديد من المجالات الأخرى، كما غيَّر بشكل جذري الطريقة التي نعمل بها، ورفع الإنتاجية، وأدى إلى روابط تجارية ومالية دولية أقوى.

وأكثر ما تغير هو كيفية التواصل، نظرا لأن التقدم في أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات المتنقلة قد أحدث ثورة في جميع وسائط الاتصال. وفي عام ١٩٦٥، بلغ سعر أول كمبيوتر تم تسويقه بنجاح ١٣٥,٤٧٠ دولارا أمريكيا بالقيمة المعدلة للتضخم. وكان بوسعه إجراء عمليات حسابية أساسية مثل الجمع والضرب. وقدرت سعته بما يقرب من ٤٠٠٠ كلمة حجم كل واحدة ١٢ بت. والآن، فإن سعة الهاتف الذكي العادي تزيد على ذلك بثلاثة ملايين ضعف وتبلغ تكلفته أقل من ٦٠٠ دولار.

وبدخول الإنترنت للجمهور في ١٩٩١ بدأ عصر جديد في مجال الاتصالات. وأدت الزيادة الهائلة في إمكانية الوصول إلى الإنترنت إلى تقارب الناس والشركات والبلدان، بينما أصبحت الاتصالات

التقدم في أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات المتنقلة أحدث ثورة في جميع وسائط الاتصال

المتنقلة أرخص وأيسر منالا. وفي عام ١٩٦٥، أُطلق أول قمر صناعي للاتصالات التجارية من الولايات المتحدة، موفرا ٢٤٠ دائرة هاتفية تعمل في الاتجاهين. واليوم، هناك ما يقرب من ٤٠٠ قمر صناعي للاتصالات التجارية ونقل المعلومات عبر العالم، بقدرات تتقازم أمامها قدرات ١٩٦٥. وفي عام ١٩٨٠، كانت هناك خمسة اشتراكات في الهاتف المحمول لكل مليون نسمة؛ والآن هناك أكثر من ٩٠ لكل ١٠٠ شخص (راجع الرسم البياني ١). وقد أصبحت وسائط الاتصالات السابقة عديمة الفائدة نتيجة التكنولوجيات الجديدة. ومع الانتشار السريع في الاتصالات اللاسلكية، انخفض استخدام الهواتف الأرضية خلال العقد الماضي، على سبيل المثال.

وقد مر قطاع النقل أيضا بتغير كبير على مدى الخمسين عاما الماضية. ويمكننا الآن أن نسافر ونشحن السلع بسرعة أكبر كثيرا وبسعر أقل كثيرا مقارنة بما كان ممكنا منذ نصف عقد من الزمن. وفي أوائل الستينات كان سعر تذكرة الطيران ذهابا وإيابا من ميامي الى نيو أورلينز ٩٢٧ دولارا (معدلا لمراعاة التضخم)؛ ويبلغ سعرها الآن ما يقرب من ٣٣٠ دولارا. ومع توافر اتصالات أرخص وأسرع وانخفاض تكاليف الشحن، أصبح بإمكان الشركات الصغيرة أيضا الوصول إلى الأسواق الخارجية.

وعلى الرغم من أن الاستهلاك السنوي العالمي من الطاقة المستمدة من الموارد الأولية (الوقود الأحفوري والطاقة الطبيعية والطاقة النووية) قد زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال نصف القرن الماضي، فإن التحسينات التكنولوجية في قطاع إنتاج الطاقة قد جعلت الإنتاج أكثر كفاءة من أي وقت مضى. ولإنتاج ناتج قيمته ١٠٠٠ دولار، كان العالم يستخدم ما يعادل ١٣٧ كيلوغراما من النفط في عام ٢٠١١، أي ٥٠ كيلوغراما أقل مما كان يستخدمه منذ ٢٠ عاما. كذلك انخفضت الإمدادات العالمية من النفط كنسبة مئوية من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية مع زيادة الإمدادات من الغاز الطبيعي والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح.

صعود العولمة

"نحن نعيش في عالم تسوده العولمة". ولم يكن لهذه الجملة معنى كبير في عام ١٩٦٤. ولكنها أصبحت عبارة شائعة، وخاصة على مدار العقدين الأخيرين مع تزايد انتشار العولمة – التجارة المتنامية والتكامل المالي للاقتصاد العالمي (راجع الرسم البياني ٢). وتزامنت التطورات في تكنولوجي الاتصالات والنقل مع تسارع العولمة وعززتها حيث أصبحت البلدان أكثر ترابطا من خلال زيادة سريعة في حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر الحدود، وأدت إلى انتشار أسرع بكثير للأفكار والمنتجات الثقافية.

الرسم البياني ١

وسائل جديدة للتواصل

زاد استخدام الإنترنت والهاتف المتنقل بشكل كبير، بينما تخلص بعض العملاء الآخرين من الهواتف الأرضية.

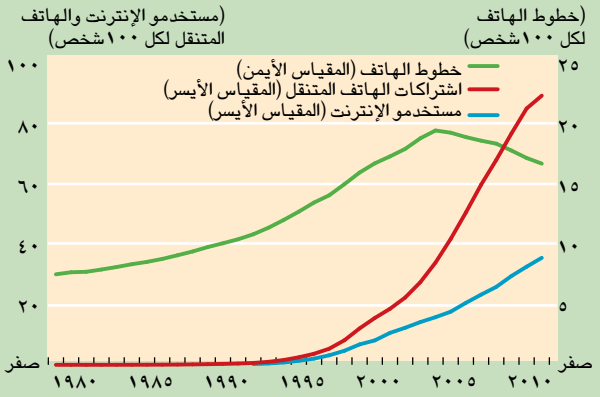

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

الرسم البياني ٢

العالم يزداد اقترابا

زادت الروابط التجارية والمالية العالمية زيادة كبيرة في الخمسين عاما الماضية.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

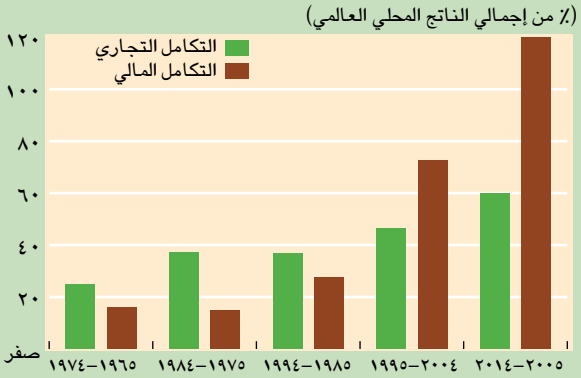

المصادر: Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2007 "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004", *Journal of International Economics*, Vol. 73, No. 2, pp. 223–50؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقاس التكامل التجاري بوصفه معدل إجمالي الواردات والصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي. والتكامل المالي هو معدل إجمالي التدفقات المالية الداخلة والخارجة (بما في ذلك قروض البنوك، والاستثمار المباشر، والسندات، والأسهم) إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي. وبيانات التكامل المالي متاحة حتى عام ٢٠١١. وبيانات التكامل التجاري لعام ٢٠١٤هي تنبؤات.

وقد شهدت السنوات الخمسين الماضية تغيرات عميقة في حجم واتجاه وطبيعة التجارة الدولية: زادت التجارة العالمية في السلع والخدمات بشكل سريع، وساعد على ذلك تحرير السياسات التجارية في جميع أنحاء العالم. كذلك أصبحت التدفقات التجارية بين الأقاليم أكثر أهمية مع انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية. وزاد حجم التجارة في سلع قطاع الصناعات التحويلية بسرعة، وأدى إلى إقامة سلاسل العرض العابرة للحدود، فأصبحت الشركات الآن قادرة على تنفيذ مختلف مراحل عملية الإنتاج في بلدان مختلفة.

وقد كان التغير في التدفقات المالية الدولية أكبر بكثير: فقد ارتفعت نسبة البلدان التي تعتمد النظم المالية المتحررة ثلاثة أضعاف على مدى السنوات الخمسين الماضية. ومع جني مزيد من البلدان ثمار السماح بحرية حركة رؤوس الأموال، زادت التدفقات المالية الدولية بشكل ملحوظ. وارتفع إجمالي الأصول المالية العالمية من ٢٥٠ مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ٧٠ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. كذلك تغير تكوين التدفقات المالية الدولية، فأصبحت حصة محفظة الاستثمارات في الأسهم أكبر بكثير.

وعلى الرغم من أن مدى التكامل بين أسواق العمل بين مختلف البلدان أقل كثيرا من تكامل أسواق التجارة والأسواق المالية، فقد سجلت تحركات العمالة عبر الحدود أيضا زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمسين الماضية. وزاد عدد الذين يعيشون كمهاجرين الآن من ٧٧ مليون شخص في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٣٠ مليون شخص. وقبل عقدين من الزمن، كان معظم الناس يهاجرون من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وتتجاوز حاليا معدلات الهجرة الإقليمية بين الاقتصادات النامية معدلات الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة.

أطراف فاعلة جديدة على الصعيد العالمي

حصل عدد من البلدان على استقلاله خلال الخمسين سنة الماضية (راجع الإطار ١). غير أنه في معظم هذه الفترة، كان الاقتصاد العالمي ذا القطبين هو القاعدة — كان يتكون من بلدان نامية في الجنوب وبلدان متقدمة في الشمال. وكان الجنوب يتألف معظمه من اقتصادات فقيرة ووفيرة العمالة وفرت المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الشمال. وكانت بلدان الشمال أغنى وأكثر تقدما. وكانت تنتج سلع الصناعات التحويلية وتستأثر بالجزء الأكبر من التدفقات التجارية والمالية العالمية.

غير أنه منذ منتصف الثمانينات، سجلت بعض بلدان الجنوب، المعروفة باقتصادات الأسواق الصاعدة، نموا بوتيرة غير عادية وتواصل اندماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي. ونوعت أيضا قاعدتها الإنتاجية وصادراتها نحو سلع الصناعات التحويلية والخدمات وبعيدا عن المنتجات الزراعية.

وبينما ظلت حصص اقتصادات الأسواق الصاعدة من حيث السكان والقوى العاملة في العالم مستقرة نسبيا على مدى السنوات الخمسين الماضية، فقد رسخت هذه الاقتصادات حضورا متزايدا في كل بُعد اقتصادي آخر. وقد زادت حصتها، كمجموعة، من إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع الضعف تقريبا (راجع الرسم البياني ٣). وبلغت مساهمتها في النمو العالمي ٣٠٪ في المتوسط بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٤، أي ما يقرب من نصف الاقتصادات المتقدمة في تلك الفترة. وخلال العقد الماضي، استأثرت تلك الاقتصادات بأكثر من ٧٠٪ من النمو العالمي، بينما انخفضت حصة الاقتصادات المتقدمة إلى ما يقرب من ١٧٪ (راجع الرسم البياني ٤). وأصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا المحرك الرئيسي للتجارة العالمية وأقامت روابط مصرفية ومالية أخرى أقوى مع بقية العالم.

وقد جاء أداء بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة بصورة أفضل. فعلى سبيل المثال، استأثرت البرازيل وروسيا والهند والصين، ما يسمى ببلدان بريكس، بنصف النمو العالمي خلال العقد الماضي. وتعد الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم في حين تحتل البرازيل المرتبة السابعة، مرتفعتين من المرتبتين الثامنة والسابعة عشرة على التوالي في عام ١٩٧٠. وتشتمل قائمة أكبر ٢٠ اقتصادا الآن على كوريا الجنوبية وإندونيسيا، اللتين كانتا بعيدا عن ذلك تماما قبل بضعة عقود.

الإطار ١

بلدان جديدة، أعضاء جدد

أدت الحروب والصراعات السياسية والاجتماعية وتفكك الاتحاد السوفييتي إلى زيادة عدد البلدان المستقلة من ١٣٩ بلدا في عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٤ في عام ٢٠١٤. وسرعان ما بدأت هذه البلدان الجديدة في تأدية دورها في المحافل الدولية للسياسات. ففي نهاية ١٩٦٥، على سبيل المثال، كان عدد الأعضاء في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر من ١٠٠ عضو بقليل. وعلى مدار الخمسين عاما الماضية، انضم إليهما نحو ٨٥ عضوا، أولا من البلدان الإفريقية المستقلة حديثا ومؤخرا من دول الاتحاد السوفيتي السابقة. وتضم كل مؤسسة الآن ١٨٨ عضوا.

نمو أكبر

زاد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي من أقل من ٤٠ بلدا في عام ١٩٤٦ إلى ١٨٨ بلدا الآن.

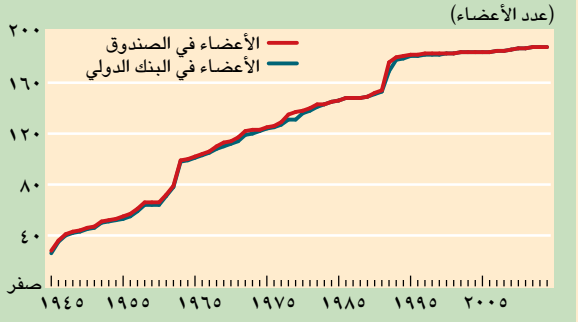

المصادر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الرسم البياني ٣

بروز الأسواق الصاعدة

زادت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة من إجمالي الناتج المحلي العالمي زيادة مطردة منذ عام ١٩٦٥.

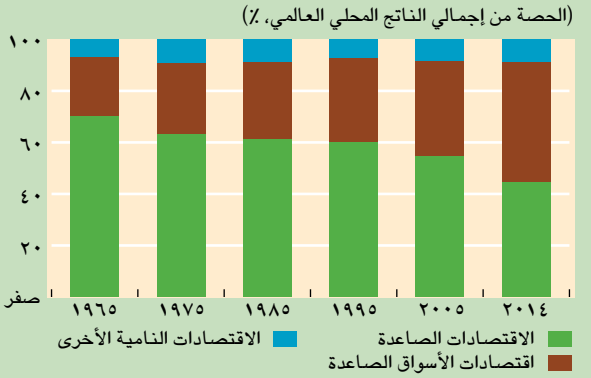

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تقاس البيانات بتعادل القوى الشرائية — سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد. وبيانات ٢٠١٤ هي تنبؤات.

اضطرابات شديدة الوقع

أصبح حجم الاقتصاد العالمي أكبر ست مرات مما كان عليه قبل نصف قرن مضى، حيث بلغ معدل نموه السنوي ٤٪ خلال تلك الفترة. وقد مهدت التكنولوجيات الجديدة الطريق لنظم إنتاج أكثر كفاءة في مجموعة واسعة من الصناعات وعززت النمو الاقتصادي. وبينما كان المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد في الفترة من ١٩٦٥ إلى ٢٠١٣ حوالي ٢٪، سجل العالم نموا بوتيرة أسرع من ذلك خلال أكثر من نصف السنوات الخمسين الماضية. ونتيجة لذلك، زاد إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٦٥ و٢٠١٣ رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان (راجع الرسم البياني ٥).

ولكن لم تتسم عملية النمو العالمي نفسها بالسلاسة أبدا. فقد شهدت بلدان عديدة أزمات مالية أدت إلى انخفاضات كبيرة في نموها خلال نصف القرن الماضي (راجع الإطار ٢). ومر الاقتصاد العالمي أيضا بفترات من الانقطاعات الشديدة في النمو. وفي كل عقد بعد الستينات، كان هناك ركود عالمي (راجع الرسم البياني ٦). وفي الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩١ و٢٠٠٩، انخفض نصيب الفرد من الناتج العالمي وانخفضت مؤشرات أخرى مختلفة للنشاط العالمي في وقت واحد (دراسة Kose and Terrones، قيد الإصدار).

وتزامنت كل حالة من حالات الركود العالمية هذه مع اضطرابات اقتصادية ومالية شديدة في العديد من البلدان حول العالم. وأدت الزيادة الحادة في أسعار النفط إلى ركود عام ١٩٧٥. كذلك فإن سلسلة من الصدمات العالمية والوطنية — بما في ذلك قفزة أخرى في أسعار النفط في عام ١٩٧٩ ومكافحة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للتضخم في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ وأزمة ديون أمريكا اللاتينية — أدت أدوارا كبيرة في ركود عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم من أن ركود ١٩٩١ تزامن مع العديد من التطورات العالمية والوطنية السلبية، إلا أنه أصبح حدثا عالميا بسبب انتقال الصعوبات المحلية المختلفة إلى بلدان أخرى، كالاضطرابات المالية في الولايات المتحدة واليابان وعدد من البلدان الاسكندنافية؛ وأزمات سعر الصرف في العديد من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة؛ وتوحيد ألمانيا؛ وانهيار الاتحاد السوفيتي. وقد بدأت نوبة ركود ٢٠٠٩ بوقوع أزمة مالية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، لكنها سرعان ما انتشرت إلى الاقتصادات المتقدمة الأخرى وبعض الأسواق الصاعدة من خلال الروابط التجارية والمالية.

الرسم البياني ٤

نمو متزايد

تستأثر اقتصادات الأسواق الصاعدة بحصة متزايدة من نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي.

(المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي، ٪)

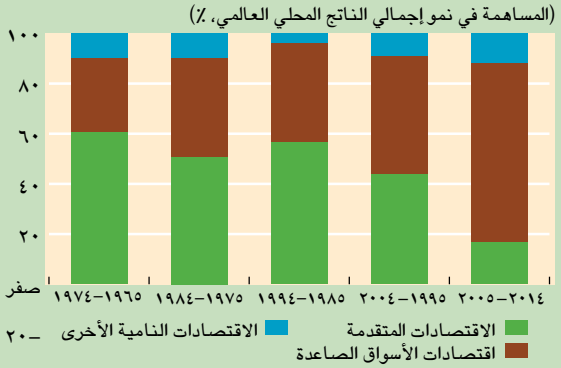

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات عام ٢٠١٤هي تنبؤات.

الإطار ٢

الأزمات المالية المتكررة

أعاقت الأزمات المالية النمو الاقتصادي حول العالم. وقد وقعت زهاء ٤٠٠ حالة بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٣. ولم تشهد الاقتصادات المتقدمة سوى ٣٥ أزمة نصفها بعد عام ٢٠٠٧. وواجهت اقتصادات الأسواق الصاعدة ٢١٨ أزمة مالية، معظمها في الثمانينات والتسعينات، وخاصة أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧. وكانت أزمات العملات هي الأكثر انتشارا، إذ استأثرت بنصف جميع حلقات الأزمات. واستأثرت الأزمات المصرفية وأزمات الديون بالنسبة المتبقية. ولا يزال من الصعب جدا التنبؤ بمكان وزمان الأزمة المالية القادمة.

الأزمات المالية واسعة النطاق

بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٣ كانت هناك أكثر من ٤٠٠ أزمة متصلة بالبنوك أو العملات أو الديون.

(عدد الأزمات المالية)

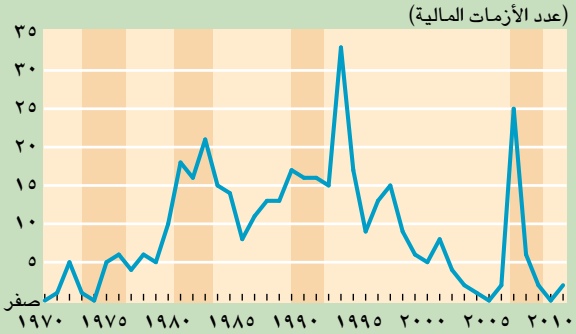

المصدر: دراسة Laeven and Valencia (2013).

ملحوظة: الأعمدة المظللة تمثل السنوات الثلاثة المحيطة بحالات الركود العالمي، التي وقعت في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩١ و٢٠٠٩.

الرسم البياني ٥

تقاسم الرخاء

على الرغم من أن الشخص العادي أغنى اليوم مقارنة بعام ١٩٦٥، فقد كان الأشخاص في الاقتصادات المتقدمة أفضل حالا من الأشخاص في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى.

(إجمالي الناتج المحلي للفرد، آلاف الدولارات بأسعار ٢٠٠٥ الثابتة)

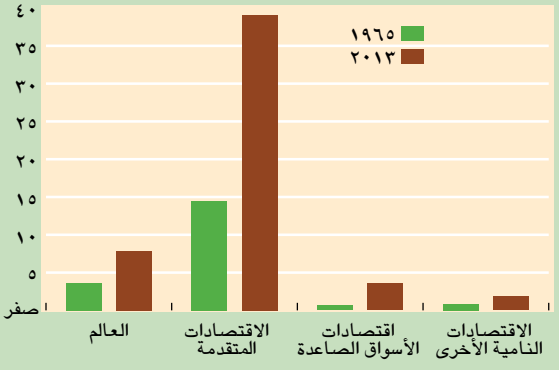

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

نمو السكان يتباطأ ولكن الناس يعيشون حياة أطول

زاد متوسط العمر المتوقع زيادة مضطردة على مدى نصف القرن الماضي.

	١٩٦٥–١٩٧٤	١٩٧٥–١٩٨٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	٢٠٠٥–٢٠١٤
النمو السكاني (التغير ٪)	٢,١	١,٧	١,٧	١,٣	١,٢
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	٥٩,٠	٦٣,٠	٦٥,٥	٦٧,٦	٦٩,٩
معدل الولادات (لكل ١٠٠٠ شخص)	٣٢,١	٢٧,٦	٢٥,٧	٢١,٧	١٩,٨
معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ شخص)	١٢,٠	١٠,٢	٩,٢	٨,٦	٨,١
نمو الناتج (التغير ٪)	٥,٠	٣,٣	٣,١	٣,٦	٣,٧
نمو الناتج للفرد (٪ للتغير)	٢,٩	١,٥	١,٤	٢,٢	٢,٥

المصادر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الناتج هو إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعادل القوى الشرائية لفرادى البلدان. تعادل القوى الشرائية هو سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد. وبيانات ٢٠١٤ هي نمو الناتج ونمو الناتج للفرد تنبؤات من آفاق الاقتصاد العالمي. والبيانات المتعلقة بالسكان حتى عام ٢٠١٢.

ولم تستمر كل من حالات الركود العالمي غير سنة واحدة فقط، ولكنها خلفت تكاليف بشرية واجتماعية عميقة وطويلة الأمد، حيث فقد الملايين وظائفهم، وأغلقت الشركات، وانهارت الأسواق المالية. وكان الركود العالمي الأخير هو الأعمق منذ الكساد الكبير في الثلاثينات: على مستوى العالم، ارتفع عدد العاطلين بنحو ٢٠٪ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، عانى ٨٣ مليون شاب من البطالة، وهو رقم أعلى من أي وقت في العقدين الماضيين. ولا يزال الاقتصاد العالمي، وخاصة أسواق العمل، يعاني من آثار ركود عام ٢٠٠٩، وذلك بعد سبع سنوات من بداية الأزمة.

الفقر وعدم المساواة

زاد عدد سكان العالم من ٣ مليارات في عام ١٩٦٥ إلى نحو ٧ مليارات في عام ٢٠١٣، ولكن نما الاقتصاد العالمي بوتيرة أسرع من سكان العالم، مؤديا إلى تحسين مستوى معيشة المواطن العادي في العالم.

وساعدت التحسينات في التكنولوجيا الطبية، والصرف الصحي، والتطعيم على خفض معدل الوفيات، ورغم انخفاض معدلات الإنجاب، ظل عدد سكان العالم في ارتفاع كما أصبح الناس يتمتعون بحياة أطول. وفي منتصف الستينات، كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة حوالي ٥٥ سنة؛ أما الآن فمن المتوقع أن يعيش المولود الجديد حوالي ٧٠ سنة (راجع الجدول).

وقد أحرز تقدم في مجال التعليم المدرسي أيضا. فقد ارتفع عدد الأطفال الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائي من ٨٠٪ من إجمالي الأطفال في سن التعليم المدرسي في الثمانينات إلى ٩٢٪ في عام ٢٠١٢. وفي البلدان منخفضة الدخل، كان هذا التغيير أكبر بكثير— من ٤٥٪ الى أكثر قليلا من ٧٠٪ في العقود الثلاثة الماضية.

وأصبح المواطن العادي في العالم أكثر ثراء من أي وقت مضى وذلك بفضل النمو الذي شهده الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمسين الماضية. غير أن فوائد هذا النمو لم توزع بالتساوي، والنتيجة هي استمرار الفقر وعدم المساواة.

ويتمثل أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ في خفض الفقر المدقع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥. وعلى الرغم من أن هذا الهدف قد تحقق قبل موعده بخمس سنوات، فقد ظل الفقر المدقع منتشرا على نطاق واسع في عدد من البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام ١٩٨١، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، وهو خط الفقر المدقع، النصف في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط والبلدان منخفضة الدخل على حد سواء (راجع الرسم البياني ٧). وبعد ثلاثين عاما، حققت بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط انخفاضا كبيرا في معدلات الفقر بفضل النمو السريع في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومع ذلك، لا يزال نصف سكان البلدان المنخفضة الدخل يعيشون في فقر مدقع. وعلى المستوى العالمي، يعيش أكثر من مليار شخص، معظمهم في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، في فقر مدقع.

الرسم البياني ٦

صعود وهبوط

زاد إجمالي الناتج المحلي العالمي للفرد بنسبة ٢٪ في السنة في المتوسط على مدار نصف القرن الماضي، ولكن هذا المتوسط يحجب سنوات من النمو القوي وسنوات من الركود.

(النمو في إجمالي الناتج المحلي للفرد، ٪، مرجحة بتعادل القوى الشرائية)

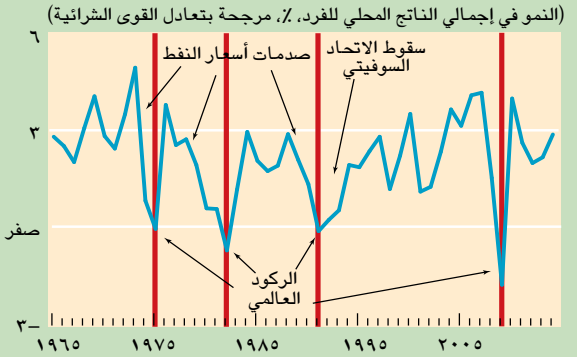

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بيانات ١٦٣ بلدا. الأعمدة الحمراء تشير إلى سنوات الركود العالمي. وتعادل القوى الشرائية هو سعر تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد.

الرسم البياني ٧

الفقر مستمر

انخفض الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، ولكنه انخفض بقدر أقل في البلدان المنخفضة الدخل، وبقدر أعلى في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط.

(٪ من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع)

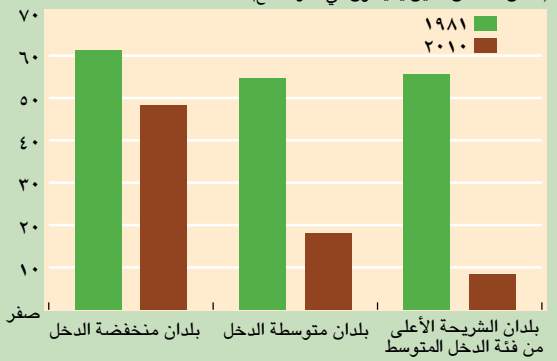

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

ملحوظة: الفقر المدقع يعني أن نصيب الفرد من الدخل في اليوم أقل من ١,٢٥ دولار. ويقاس الدخل بتعادل القوى الشرائية، وهو معدل تحويل العملة الذي يؤدي إلى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد. وإجمالي الدخل القومي في البلدان المنخفضة الدخل أقل من ١٠٤٥ دولارا للفرد في عام ٢٠١٣. وفي البلدان المتوسطة الدخل فهو أكثر من ١٠٤٥ دولارا للفرد وأقل من ١٢,٧٤٦ دولارا. أما في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط فهو بين ٤١٢٥ و١٢,٧٤٦ دولارا.

وزاد عدم المساواة أيضا في معظم البلدان. وعلى سبيل المثال، زاد عدم المساواة في الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ في أكثر من ثلثي البلدان التي تتاح بشأنها بيانات. ووصل عدم المساواة بين البلدان إلى أعلى مستوى له في أواخر التسعينات، ثم بدأ في الانخفاض، ولكنه لا يزال أعلى مما كان عليه في أوائل الثمانينات. وإضافة إلى ذلك، زادت حصة الدخل الذي تحققه شريحة أغنى ١٪ من السكان في معظم الاقتصادات الكبرى المتقدمة والأسواق الصاعدة (راجع الرسم البياني ٨). وعلى سبيل المثال، تحقق شريحة أغنى ١٪ من السكان في الولايات المتحدة حوالي ١٨٪ من الدخل القومي الآن، مقارنة بحوالي ٨٪ قبل ٥٠ عاما.

مع أن توليد النمو يمثل عنصرا حاسما في التغلب على العديد من التحديات، يجب أن يحتوي جميع شرائح المجتمع

وثمة تحد رئيسي من نوع مختلف يواجه الاقتصاد العالمي ألا هو تغير المناخ. فقد ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، وخاصة خلال العقدين الماضيين، ويبدو أنها أدت إلى مجموعة واسعة من المشكلات، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجبال الجليدية، وظواهر الطقس الأكثر تطرفا. وزاد عدد الكوارث الطبيعية المبلغ عنها والمتعلقة بالطقس بأكثر من ثلاث مرات منذ الستينات. وبالإضافة إلى الفقر المدقع، فإن البلدان منخفضة الدخل عرضة للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ. وعلى الرغم من تحقيق تقدم في خفض الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة على مدار آخر ٢٥ عاما، فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

الرسم البياني ٨

زيادة عدم المساواة

زادت حصة الدخل الذي تحققه شريحة أغنى ١٪ من السكان في معظم البلدان على مدار السنوات الخمسين الماضية.

(الحصة من الدخل لشريحة أغنى ١٪ في عام ١٩٦٥)

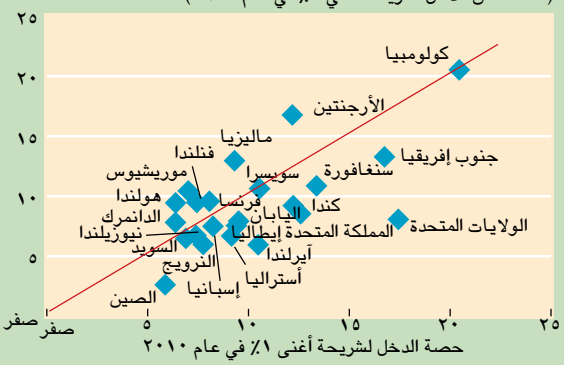

المصدر: دراسة Alvaredo and others (2014).

ملحوظة: بيانات ٢٣ اقتصادا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وبيانات ١٩٦٥ و٢٠١٠ هي للسنوات المعنية أو أقرب سنة متاحة بشأنها البيانات.

نظرة إلى الماضي والتطلع إلى المستقبل

مر الاقتصاد العالمي بفترة من التحولات الكبيرة منذ عام ١٩٦٤. وأدت السرعة الهائلة للتقدم التكنولوجي والتكامل الدولي إلى تحول العالم إلى قرية عالمية حقا، تتقارب فيها البلدان بشكل أكبر بسبب وسائط الاتصالات الأفضل والروابط التجارية والمالية الأقوى مما كان يمكن تصوره قبل ٥٠ عاما. وانتقل الاقتصاد العالمي من اقتصاد ذي قطبين إلى تكوين متعدد الأقطاب تستأثر فيه الآن اقتصادات الأسواق الصاعدة بحصة الأسد من النمو العالمي. وقد تحقق تقدم كبير من حيث رفع مستويات المعيشة في العديد من أرجاء العالم. ومع ذلك، فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد لتحسين السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسماح باستجابة أفضل للأزمات المالية وللحد من الفقر وعدم المساواة.

والخبر السار هو أن هناك اعترافا واضحا بهذه التحديات الضخمة. وهناك جهود متضافرة من خلال المنظمات المتعددة الأطراف للتغلب عليها — مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين مضى على إنشائهما ٧٠ عاما. واتخذ الصندوق خطوات لتحسين المشورة التي يقدمها في مجال السياسات لمنع وإدارة الأزمات، وتعزيز تسهيلاته المعنية بالإشراف على القطاع الاقتصادي الكلي والقطاع المالي. ونفذ البنك الدولي تدابير لتحقيق هدفيه "التوأمين" الجديدين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع على المستوى العالمي خلال جيل واحد وتعزيز "الرخاء المشترك" الذي يهدف إلى تحسين رفاه الشرائح الفقيرة من المجتمع. وهناك إجماع أيضا على أن توليد النمو يمثل عنصرا حاسما في التغلب على العديد من التحديات، ومع ذلك يجب أن يحتوي جميع شرائح المجتمع وأن يكون داعما للبيئة وقابلا للاستمرار.

وهناك نقاشات حية تدور حول مستقبل الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية. ويرى البعض أن من المرجح أن تدخل الاقتصادات المتقدمة في فترة من الركود العام بسبب السياسات غير السليمة. ويدعي آخرون أن أيام النمو القوي انتهت لأن ابتكارات اليوم أقل فائدة من الاختراعات الكبرى التي حدثت في الماضي. ولكن ثمة رأي آخر مفاده أن الاقتصاد العالمي لديه إمكانات هائلة لتوليد جرعة صحية من النمو في العقود القادمة. ويمكن للابتكارات والسياسات المصممة جيدا والاقتصادات الصاعدة الحيوية والاقتصادات الرائدة أن تساعد على تحقيق هذه الإمكانات.

ولم يكن بإمكان أحد أن يتنبأ بدقة بالتغييرات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال نصف القرن الماضي. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بمضمون مقال مثل هذا في عام ٢٠٦٤. ولكن هناك تنبؤ واحد صحيح اليوم مثلما جاء في أغنية ديلان منذ ٥٠ عاما مضت: "الزمن يتغير." ■

أيهان كوسي مدير مجموعة آفاق التنمية بالبنك الدولي وإزغي أوزترك باحث في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Alvaredo, Facundo, Tony Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2014, The World Top Incomes Database. http://topincomes.gmond.parisschoolofeconomics.eu

Kose, M. Ayhan, and Marco E. Terrones, forthcoming, Collapse and Revival: Understanding Global Recessions and Recoveries (Washington: International Monetary Fund).

Laeven, Luc, and Fabián Valencia, 2013, "Systemic Banking Crises Database," IMF Economic Review, Vol. 61, No. 2, pp. 225–70.